

التحديث والمرونة والابتكار في العمل الشرطي



القمة
العالمية
الشرطية



تقرير 2022

جدول المحتويات

3	تبني التحديث والتحول: العمل الشرطي على مفترق طرق
4	نظرة عامة على الاستبيان
6	مستقبل العمل الشرطي: مواصلة التقدم
8	المقابلات: الدكتور هيس فان كيمبين
12	الاستعداد للتحول
14	الاتجاهات التي تشكل مستقبل العمل الشرطي
17	المقابلات: الدكتور حاجي أمير الدين عبد الوهاب
18	المقابلات: رئيس الشرطة آندري مارش (ميدالية الملكة للخدمة الشرطية المتميزة)
19	تحديات العمل الشرطي
20	المقابلات: الجنرال باتريك بيرو
21	المقابلات: الدكتور ريك موير
22	سمات النجاح في المستقبل
23	الخلاصة

تبنى التحديث والتحول: العمل الشرطي على مفترق طرق

معالي الفريق عبدالله خليفة المرز القائد العام لشرطة دبي



تكون القمة قد حققت خطوة مهمة إلى الأمام، وأتاحت لنا المشاركة في إنشاء وصياغة إطار مستقبل العمل الشرطي مع شركائنا ونظرائنا في جميع أنحاء العالم.

ويكشف الاستبيان إلى حد كبير عن ظهور بؤابر نقلة نوعية بدأت تتشكل معالمها في قطاع الشرطة. وتشعر شريحة كبيرة منا بالقلق والتفاؤل في آن واحد بشأن تسارع وتيرة التحول. ومن بين القضايا الأخرى التي تشغل بال قوات الشرطة في شتى أرجاء العالم، حالة الضبابية السائدة بشأن المستقبل، وظهور أشكال جديدة من الجريمة المبتكرة، ومدى توافر أو انعدام المواهب في المستقبل. والتصدي لذلك يعني تسليط الضوء على أوجه التكيف المطلوبة التي ينبغي توفيرها لتكون جاهزة لمواجهة هذه التحديات بمرونة. وتشمل هذه الاستعدادات تزويد قوات الشرطة بالذكاء الرقمي وجودة البيانات والأمن والمعايير الأخلاقية المطلوبة لكسب ثقة مجتمعاتها، والعمل على الإعداد لمعظم التحولات المطلوبة على أرض الواقع. ويؤكد الاستبيان بشكل أساسي ما نؤمن به بالفعل، وهو أن "الخير سيحقق الغلبة على الشر" في نهاية المطاف.

يتميز هذا العام بالتحديث والتحول، إذ تتعامل الحكومات في جميع أنحاء العالم مع ارتفاع معدلات التضخم، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، والمخاوف المتزايدة المتعلقة بأمن الغذاء والطاقة. ويأتي كل هذا في خضم حالة التعافي غير المتكافئة من الجائحة المدمرة. ومع ذلك، اتسمت الأشهر الماضية أيضاً بنوع من الالتزام العالمي المتمثل في "العمل المشترك"، لتحديد وإعادة ترتيب الأولويات الجديدة، وتنحية الخلافات جانباً، من أجل صياغة وتنفيذ معايير مشتركة، والتعهد بالتزامات ملموسة وقوية لإعادة تصور وصياغة مستقبل أكثر اخضراراً واستدامة.

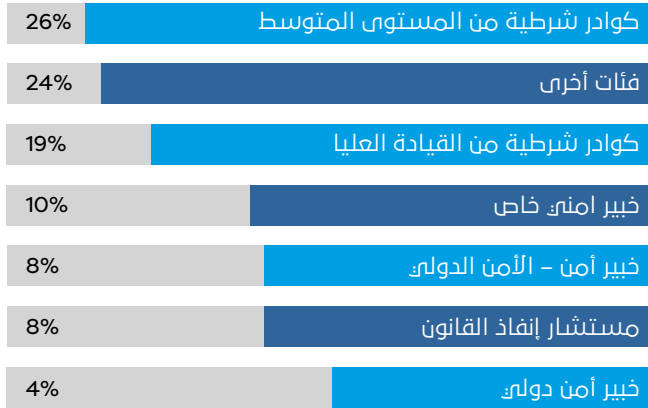
وكان قطاع الشرطة في مقدمة هذه النقاشات المتعلقة بسلامة كوكبنا وأمنه ومستقبله. ليس هذا فحسب، بل إن الحوارات على المستويين العالمي والوطني الهادفة إلى الحد من التأثيرات التي تطاول المجتمعات والاقتصاد في سنة ديناميكية حافلة بالاضطرابات، كانت في صميم عمل الشرطة الوقائي، بل أصبحت بمثابة "الوضع الطبيعي الجديد" في قطاع الشرطة. ومن هنا تحرص الحكومات والشركات والمنظمات المجتمعية باستمرار على الابتكار والتعاون من خلال إطلاق الحوار المتبادل الذي يمثل تطوراً وتحولاً في إدارة المجتمع والمسؤولية. وفي الاتجاه ذاته، تشارك قوات الشرطة في جميع أنحاء العالم المعلومات وتعمل على تبادلها، كما أنها تخذ استثمارات ملموسة لتعزيز استيعاب التكنولوجيا والارتقاء بالقدرات الشرطية لمواجهة ظهور العديد من الأشكال الجديدة والتحولات المتباينة للجريمة.

وتوفر القمة العالمية الشرطية منصة للمتخصصين والعاملين في القطاع الشرطي والخبراء والأكاديميين حول العالم، لتبادل الآراء والمشاركة في الحوار حول مستقبل هذا القطاع المهم. وقد أثرت التوصيات التي أتيحت عن القمة في نسختها الأولى على السياسات والأساليب والمبادرات لنظرائنا من مختلف أنحاء العالم، وقدمت لنا رؤى متميزة حول السبل التي يمكننا اتباعها أو التي التي ينبغي علينا توظيفها لأداء العمليات بشكل مختلف. ومن خلال الجمع بين الآراء التي قدمها مجموعة من أبرز القادة، وغيرهم من الرؤساء والخبراء العالميين في قطاع الشرطة عبر تقرير لصياغة جدول أعمال قمة هذا العام،

مقدمة

ونظرة عامة على الاستبيان

الشكل 1: تعريف المشاركين في الاستبيان



الشكل 1، وقامت بإجرائه من خلال قاعدة بيانات المشاركين في القمة بهدف التعرف على رؤاهم والوقوف على وجهات نظرهم حول العوامل الأساسية والاتجاهات والقضايا التي يواجهها قطاع الشرطة حالياً. ولتعزيز هذه الرؤى، تم إجراء سلسلة من المقابلات مع قادة العالم الذين ألقوا المزيد

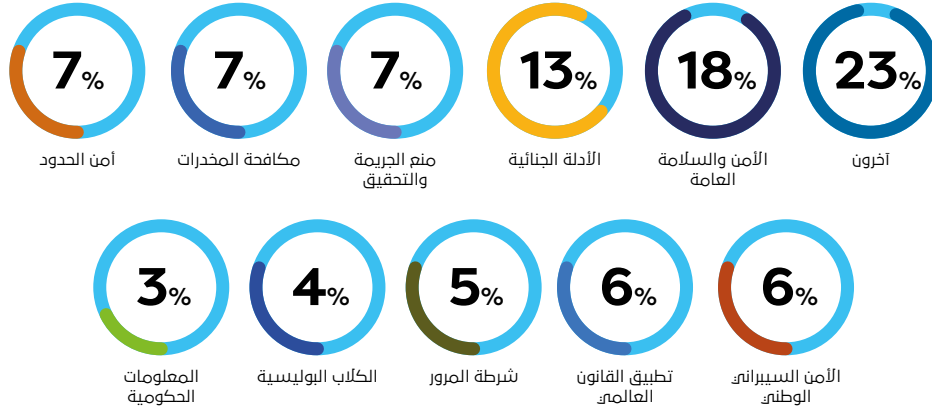
أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 أن فيروس كورونا الجديد (كوفيد-19) قد اكتسب صفة الوباء. وفي ظل استمرار معاناة الاقتصاد العالمي من الخسائر الفادحة في الأرواح وتعطل عجلة العيش وسلاسل التوريد، والاستعداد للانتعاش بعد أقل من عامين بقليل من ظهور الجائحة، ألقى الغزو الروسي لأوكرانيا بظلاله الثقيلة على أمن الطاقة والغذاء والأسعار، لتنشأ حالة من الاضطراب حول العالم. ومن منطلق إدراك هذه المخاطر خلال السنوات الأخيرة، باتت أعمال الشرطة تتصدر الأولوية في العديد من القضايا المتصلة مباشرة بإدارة الوباء وسبل الوقاية من الجريمة ومكافحتها على أساس يومي. ويستكشف هذا التقرير أسباب تأثير الاتجاهات والتحديات والفرص الحالية على مستقبل الشرطة. وعند إجراء مراجعة موضوعية لمشهد العمل الشرطي وتوقعاته، يظهر التقرير أن العمل الشرطي الناجح في المستقبل يظل مرهوناً بتبني منظور المسؤولية تجاه المجتمع بالكامل، وبمشاركة مختلف الأطراف المعنية في المجتمع، وذلك من أجل تحديد الأنماط السلبية، والتعاون الهادف للوقاية من الجريمة، والاستفادة من الفرص، وبطرق تؤدي إلى تقليل التكاليف والمخاطر في نهاية الأمر.

لتحقيق ذلك، تبرز الثقة كعامل أساسي لنجاح هذه المعادلة الشرطية الجديدة. وقد علمتنا الجائحة أن المرونة المتمثلة في سرعة اتخاذ القرار وتنفيذ الاستجابة، وتطوير واستدامة الأنظمة والأدوات للتعامل مع التحول، والتواصل البناء لتبادل المعلومات والبيانات الاستراتيجية، كانت بمثابة عوامل النجاح خلال جائحة، كما أنها ترتبط مباشرة بمستويات ثقة الجمهور بالحكومة ومؤسساتها المختلفة. وفي الوقت الحالي، تدعم المبادئ ذاتها الأسس التي تنطلق منها قوات الشرطة الأنجح بين نظيراتها، كما أدت إلى ظهور عدد من ظواهر العمل الشرطي، ومنها الشرطة الوقائية، والابتعاد عن النماذج الشرطية التقليدية، والعمل على استقطاب ودمج المحليين والخبراء في قوات الشرطة، يضاف إلى ذلك ظهور الشرطة المجتمعية، وانخراط الشرطة في المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى حماية الصحة النفسية واستدامتها.

وبهدف قياس تفاعل آليات العمل الشرطي بصورة آنية، طورت القمة العالمية الشرطية استبياناً (طالع



الشكل 2: تخصصات المشاركين في الاستبيان



إلى فئة الخبراء الأمنيين في الشركات الخاصة (9%)، أو الخبراء المستشارين لمنظمات إنفاذ القانون (6%)، أو الخبراء الأمنيين في منظمات إنفاذ القانون (6%) / منظمات تنمية دولية (4%). ويعمل المشاركون المتبقون في مجالات مختلفة (طالع الشكل 2.0).

من الضوء على مستقبل العمل الشرطي في مجالات خبراتهم. وينتمي المشاركون إلى طيف متنوع من التخصصات الشرطية من 23 دولة، وتم اختيارهم من مستويات مختلفة من الرتب والخبرات المتنوعة، مع التركيز القوي على القيادات الشرطية العليا (19% من المشاركين) والموظفين من المستويين المتوسط والمبتدئ (24%). أما من حيث التخصص، فإن غالبية المشاركين في الاستبيان من المتخصصين في مجال "الأمن والسلامة العامة" (18%)، و"الأدلة الجنائية" (13%). وتنتمي غالبية المشاركين الآخرين



مستقبل العمل الشرطي مواصلة التقدم

مع الجهات المعنية خارج نطاق المؤسسات الشرطية لمكافحة الجريمة في العوالم المادية والرقمية وفوق العادية (الميتافيرقية).

والأهم من ذلك كله، فقد كان من بين التحولات الأساسية التي ظهرت نتيجة تفشي الوباء، زيادة المشاركة المباشرة للشرطة مع المواطنين خارج نطاق الجريمة، وقدرتها على ترك بصمة إيجابية في حياتهم اليومية. وتقف الشرطة اليوم في الخطوط الأمامية كأولى جهات الاستجابة، كما تعمل على تعزيز شراكات جديدة ونطاقات تعاون مبتكرة مع المجتمعات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الجريمة. وبناءً على ما تقدم، ليس من المستغرب أن نجد الغالبية العظمى من المشاركين في الاستبيان يرجحون زيادة دور ومسؤوليات الشرطة في المستقبل (انظر الشكل 3).

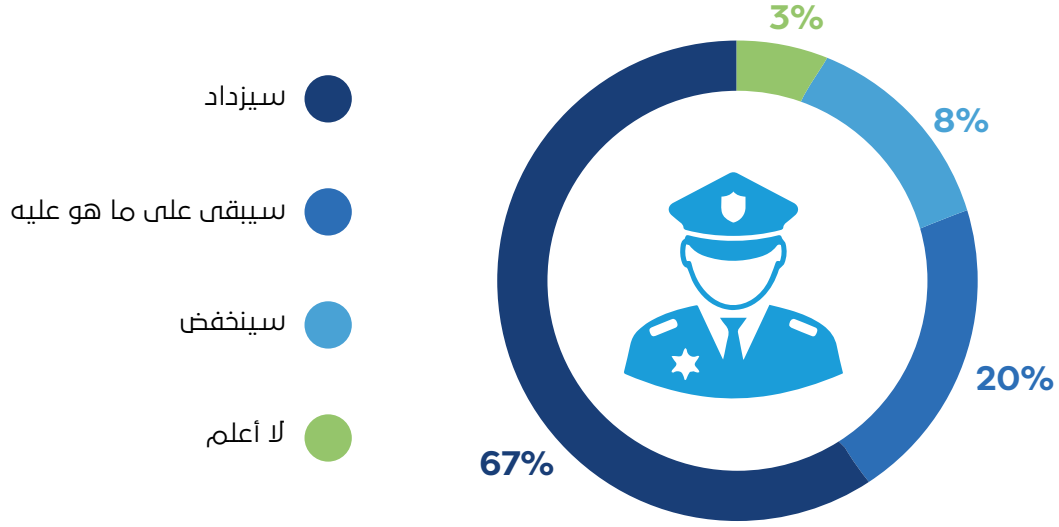
وظهر جانب آخر يعد أيضاً مثيراً للاهتمام، وهو أن جميع المشاركين من كوادر الشرطة الممارسين يعتقدون أن دور الشرطة سيزداد أو سيبقى على حاله، في حين يعتقد 84% من ضباط الشرطة من المستوى

كان التحول الموضوع الأساسي الذي ظهر من الاستبيان. ومن الحقائق المؤكدة أن العالم شهد سلسلة من الأزمات، ولا يزال يعاني منها طوال السنوات الماضية. وبرزت الشرطة في المقدمة للاستجابة لها بين الجهات الأخرى والمؤسسات المعنية بإدارة الأزمات والمسؤولية عن توفير الحلول. وفي هذا الصدد، يستمر الوباء وما تلتها من أحداث في التأثير على قوات الشرطة حول العالم لتقديم قرارات غير مسبقة، وفي بعض الحالات إعادة ترتيب الأولويات. ومن بين تلك القرارات ضرورة حماية الصحة العامة والسلامة، مع الحفاظ على صحة وسلامة ورفاه موظفي المؤسسات الشرطية وكوادرها.

وتشكل الأنظمة والأدوات التي يتم وضعها لدعم الأهداف المشار إليها سابقاً، والتمثلة في حماية سلامة وصحة الجمهور وموظفي الشرطة، الأساس الفعلي لمهمة الشرطة وطرق عملها. وبما أن العمل الشرطي لم يعد مقصوراً على محاربة الجريمة، فقد بات يستلزم الآن معالجة وتحليل البيانات لتحليل الجذور والأسباب، وحسن استغلال التكنولوجيا والذكاء الفني للتنبؤ بالجريمة، والتعاون



الشكل 3: آراء المشاركين في الاستبيان حول دور العمل الشرطي في المستقبل



سيبقى على حاله، في حين تشير النتائج عموماً إلى أن العاملين "على أرض الواقع" يؤمنون بالأهمية المستمرة للعمل الشرطي والحاجة إلى دورها الفاعل.

المتوسط أن دور الشرطة سيزداد في المستقبل، بينما يعتقد 16% من هؤلاء أنه سيبقى كما هو. ومع أن التوزيع النسبي لكبار الموظفين يختلف قليلاً، إذ يعتقد 67% أن دور الشرطة سيزيد في المستقبل، أشار 33% منهم أنه





المقابلات

هانكي إكلانز

رئيس الشرطة، الشرطة الهولندية

وتطلق الشرطة مبادرات لمعالجة عملية الإبلاغ عن الجرائم (ومن ذلك على سبيل المثال رفع نتائج الاستبيانات مباشرة إلى المسؤولين)، والتعامل مع قضايا محددة تؤدي إلى زعزعة الثقة (مثل سوء المعاملة من منطلق عرقى واستخدام العنف). ويتبين أنه من الأجدر بنا أن نتحلى بالشفافية، وأن تبني نهجاً استباقياً في أنشطة الاتصال مع الجمهور، وأن نكون منفتحين على النقد، وأن نحرص على التواصل مع متقدينا.

ما هي الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على مستقبل العمل الشرطي، وكيف سيكون شكل "قوة شرطة المستقبل"؟

لقد أدت جائحة "كوفيد 19" إلى تغيير البيئة التي تعمل فيها وكالات إنفاذ القانون والجهات الفاعلة غير المشروعة على حد سواء. ومن التبعات الأخرى للجائحة زيادة الجرائم الرقمية والسيبرانية، إذ عمد المجرمون إلى تحويل أماكن عملهم من العالم المادي إلى الرقمي، وشكّل الوباء عاملاً أساسياً في الزيادة الهائلة في الجريمة الرقمية. ونتيجة لظروف الإغلاق والتعليمات الصادرة عن الحكومات للتعامل مع الأزمة، تحولت الشركات والمؤسسات (الخاصة والحكومية) إلى العمل عن بُعد، وأعلن بعضها بالفعل أنها لن تعود من جديد إلى أنساق العمل التقليدية. وعند التفكير في القوى الشرطية المستقبلية، يبدو لازماً عليها أن تتعلم من هذه التجربة، وذلك من خلال توقع المخاطر المستقبلية، والاستعداد لها، والتحضير للتكيف معها. ويتعين على المؤسسات الشرطية التعاون أيضاً مع الوكالات الأخرى، وأن تقوم بإنشاء شبكات قوية لتبادل المعرفة لمواجهة التهديدات المستقبلية المتوقعة حتى لا تكون مباغتة لنا.

وعند استعراض العناصر العديدة التي تساعد على تحول قوة الشرطة على النحو الأمثل، يكون من الضروري التركيز على العديد من اللبنات الأساسية للتغيير، وهي:

- القيادة
- الصحة والرفاه
- التنوع والتركيب السكاني
- التصميم التنظيمي (المرونة والسلاسة)
- التكنولوجيا

ما المطلوب من قوات الشرطة للاستعداد الناجح في المستقبل؟

على ضوء تدهور الثقة إزاء الحكومات في معظم دول العالم، ما هي الأولويات العاجلة للشرطة لكسب ثقة الجمهور؟ وما العواقب التي ستترتب على عدم قدرتنا لاستعادة هذه الثقة؟

ترى الشرطة الهولندية في الثقة أمراً حيوياً لعملها، وتعتبرها التوكيل الذي يخولها لمزاولة عملها. وتساعد الثقة العالية على زيادة آفاق التعاون بين المواطنين والشرطة، إلى جانب اتباع التعليمات وتقديم المعلومات، والقدرة على استقطاب الأشخاص الذين يرغبون في الالتحاق بالعمل الشرطي. وتظهر دراسات مختلفة وجود ثلاثة عناصر أساسية تؤثر على ثقة المواطنين في الشرطة الهولندية. وتقدر الشرائح المتباينة للمواطنين هذه العناصر (وما يتصل بها من "وجهات نظر حول الشرطة") بشكل مختلف. وحتى تتمكن من بناء الثقة، يتعين على الشرطة القيام بما يلي:

• **الاتصال:** ويقصد بذلك أن تتبع الشرطة نهجاً شفافاً، وأن تعمل بطابع ودي، وأن تكون منفتحة على النقد، وحاضرة في المشهد الاجتماعي (وهنا يكون "العمل الشرطي المجتمعي" مهماً من هذا المنظور).

• **العدل:** أن يكون تعامل الشرطة مع المواطنين قائماً على أسس الاحترام وبشكل صحيح وعلى قدم المساواة، وأن تكون الشرطة صادقة وتشرح ما تقوم به من مهام، من حيث الطرق والأسباب (يتعلق الأمر في هذا المنظور بـ"العدالة الإجرائية")

• **الفاعلية:** ينبغي أن تكون الشرطة فعالة وحاسمة فيما تؤديه من أفعال (ويقصد بذلك أن هدف وجود الشرطة يتمثل في إنفاذ "القانون والنظام") ونطلق على هذه العناصر مصطلح "لبنات بناء الثقة"، وتكون حاسمة جداً في القضايا التي نتعامل معها، وطرق تواصلنا مع الناس.

وركزت الشرطة الهولندية من خلال المقابلات النوعية التي تجريها مع المواطنين، على أسباب تدني ثقة الجمهور بها، وكانت العوامل الاجتماعية والاقتصادية محدودة. وتم تصنيف الأسباب الرئيسية على النحو التالي: "ثقة منخفضة أو معدومة في الحكومة والسياسة بشكل عام"، "تلقي عقوبة أو غرامة"، "الشعور بخيبة أمل بعد الإبلاغ عن جريمة أو عند إخطار الشرطة"، و "الشعور بخيبة أمل في سلوك الشرطة وتعاملها مع قضايا محددة".

توصيات حول القيادة

يجب على أجهزة الشرطة القيام بما يلي:

1. تكيف عملياتها بطريقة تساعد على اكتشاف قادة المستقبل بناء على المهارات الحالية والقدرات والإمكانات القيادية المؤكدة
2. تجنيد قادة من جميع المستويات ومن جميع الأعضاء في المؤسسة
3. زيادة القدرات القيادية من خلال رؤية داعمة وتشجيع الابتكار
4. الحرص على التطوير المبكر والمستمر للقادة

توصيات حول الصحة والرفاه

يجب على أجهزة الشرطة القيام بما يلي:

1. ترسيخ بيئة وثقافة تعززان الصحة والرفاه
2. توفير الأدوات والموارد والتوجيهات لبناء المرونة الفردية والمؤسسية
3. تبني استراتيجيات تقدمية وقابلة للقياس، وتسهم في تقدير ودعم وتعزيز الصحة، وتغطي جميع مراحل الحياة العملية
4. وضع نظام للكشف عن المخاطر والتعامل معها لضمان الجاهزية التشغيلية

توصيات حول التنوع والتركيبة السكانية

يجب على أجهزة الشرطة القيام بما يلي:

1. غرس ثقافة التنوع والشمول بطريقة استراتيجية عبر جميع المستويات والعمليات التنظيمية.
2. الحرص على تمثيل التركيبة السكانية على المستوى الوطني، وتقديم الخدمات المهنية لجميع شرائح المجتمع على قدم المساواة
3. العمل على إشراك اللاعبين الرئيسيين في تثقيف الكوادر الحالية للتركيز على التنوع والشمول
4. التأكد من أن جميع الاستراتيجيات تغطي النواحي المتعلقة بالتنوع والشمول والراحة العقلية

توصيات حول التصميم التنظيمي (المرونة والسلاسة)

يجب على أجهزة الشرطة القيام بما يلي:

ففي الوقت الذي نقوم فيه حالياً بتطوير تصور جديد للسلامة العامة، فما هي أهم ثلاث توصيات يمكن أن تقدمها للحكومات لحماية السلامة والأمن على المستوى الوطني في المستقبل؟

ينبغي على الحكومات التأكد من تطوير رؤية حول التحديات الرئيسية التي تواجهها في مجال السلامة والأمن، وأن يتم ذلك بالتعاون مع المؤسسات المسؤولة عن الجوانب المتعلقة بالنظام العام والأمن. ويجب أيضاً التركيز على التحديات الرئيسية الحالية والمستقبلية، ومن أهمها التحول الرقمي للمجتمع، وحالة عدم الرضا التي قد تتفشى فيه، والتحول المستمر في عالم الجريمة وأنساقها.

وعلى ضوء التحول الرقمي في المجتمع، تنشأ أسئلة أساسية حول دور الحكومة بشكل عام، ودور الشرطة على وجه التحديد، ومنها: ما هو دور الحكومة في منع أو مكافحة المشكلات الاجتماعية الجديدة في عالم الرقمنة؟ كيف ستتشكل وظيفة الشرطة في عالم متصل رقمياً ومادياً؟ ما التحول الذي يجب أن تمر به الحكومة والمؤسسات الحكومية لمواصلة لعب دور ذي صلة في مجتمع يشهد تحولاً رقمياً واضحاً؟ وعلى ضوء ذلك، يجب إبداء الاهتمام الوثيق بدور الحكومة في منع أو مكافحة المشاكل الاجتماعية الجديدة في عالم الرقمنة. ويمكننا أن نتعلم من بعضها بعضاً على المستوى الدولي من خلال تبادل الخبرات والرؤى وخيارات التصميم. ويتوقع من الحكومات العمل مع الشرطة لتطوير رؤية جديدة لوظيفة الشرطة، وبطريقة

1. تشجيع التعاون عبر المستويات التنظيمية لخلق "وعى مشترك" بدلاً من احتكار المعرفة
2. تأسيس منظومة شراكة مرنة لإطلاق مشاريع سلسلة، بهدف إثراء المعرفة والاستفادة من مهارات الخبراء
3. تحديث التصميم التنظيمي لاستقطاب وتوظيف المتخصصين
4. تعزيز المسؤولية الفردية والمساءلة.

توصيات حول التكنولوجيا

يجب على أجهزة الشرطة القيام بما يلي:

1. التركيز على توظيف القوى العاملة ذات المهارات التكنولوجية والرقمية والمحافظة عليها، وإكسابها القدرة على التكيف
2. زيادة أفراد القوى العاملة لضمان السرعة والمرونة في بيئة العمل التي تمتاز بسرعة التطور
3. تقديم التدريب المبتكر والهادف في الوقت المناسب، لضمان تأسيس قوة عاملة قادرة على التكيف، وتمتلك مهارات رقمية
4. الحرص على تنمية مزيج من المهارات اللينة والرقمية لتلبية المتطلبات الأخلاقية والاجتماعية والتجارية



الجرائم السيبرانية والسلوكيات الضارة وغير الأخلاقية في دهاليز شبكة الإنترنت. ومن الأسئلة المتعلقة بهذا الشأن السبل التي يمكن للحكومة اللجوء إليها لاتخاذ مواقف أكثر استباقية للرد على الأشكال الجديدة للجريمة، وتحديد الزمان والمكان الذي يجعل تلك التدابير منطقية. يضاف إلى ذلك أيضاً كيفية الاستجابة في الوقت المناسب لأشكال الجريمة الجديدة التي ستزداد وتتعمق حال ظهور الأزمة القادمة. ورداً على مجمل هذه التساؤلات، نعتقد أنه من الأهمية بمكان اتخاذ موقف استباقي تجاه تطور وظهور أشكال جديدة من الجريمة.

ويجب على الحكومات أيضاً التحقيق باستمرار في المخاطر المحتملة لتفادي إلحاق الضرر بالنظام الحالي، كما يجب التأكد من أن الحكومة ومؤسساتها تكتسب القدر الكافي من المرونة، وعلى نحو يضمن لها الاستجابة في الوقت المناسب، من خلال مكافحة ومنع هذه الأشكال الضارة الجديدة عن طريق الاعتماد على المعرفة المكتسبة.

تتماهى مع الارتباط الفائق بين العالمين الرقمي والمادي. ويتطلب الأمر أيضاً العمل على تحقيق التحول التدريجي للحكومة ومؤسساتها، والوصول إلى الشكل الذي يناسب هذه التطورات، مع الاهتمام كثيراً بشرعية استخدام التكنولوجيا الرقمية من قبل الحكومة ذاتها.

وهناك اتجاه مهم آخر يتمثل في زيادة السخط المجتمعي الذي يكون مرتبطاً في الغالب بـ "أزمة معرفة الحقيقة" وما يسمى بـ "الأنظمة المدمرة للبيئة". وهنا يبرز سؤالان: ماذا يعني تزايد انعدام الثقة في الحكومة وتأثير ذلك على ممارسة الشرطة لسلطاتها وفرض القيم العامة؟ كيف تسهم بعض العوامل في منع الشرطة من القيام بدور تفاعلي وجيد لتكون بمثابة "طفاية حريق مجتمعية"؟ وبما أننا نعيش في عالم يتزايد فيه الغموض إزاء ما يشكل "الحقيقة"، يكون من الضروري للغاية بالنسبة إلى الحكومة الاهتمام بالمصداقية والشفافية. وعلاوة على كل ما ذكر، تعد الثقة في الحكومة مسألة حاسمة حتى يتسنى لمؤسساتها ممارسة السلطة وتقديم القيمة العامة، لضمان النظام العام والسلامة.

ومن شأن ثقة الجمهور بالحكومة أن تحول دون فرض الضغوط المستمرة عليها من قبل السكان والوكالات التنفيذية مثل الشرطة، والحيلولة دون قيامها بالدور التفاعلي "كقوة إطفاء اجتماعية" فقط.

إن تسارع وتيرة التغيرات التي تطرأ في عالم الجريمة يمثل تحدياً مستمراً، خاصة كيفية التعامل مع ذلك في ظل الاعتماد المتزايد على الشرطة، عندما يتعلق الأمر بالجريمة القائمة على التقنيات الرقمية، وغيرها من



الاستعداد للتغيير

إزاء استعداده للمستقبل، مقارنة بكار رجال الشرطة أو مستشاريهم على أرض الواقع. ويعتقد 57% من خبراء القطاع الخاص/ المنظمات الدولية ممن شاركوا في الاستبيان أن مؤسساتهم تتبنى التحول وتستعد له بسهولة. ومن ناحية أخرى، تبين أن القيادات الشرطية العليا تركز على الأولويات الفورية والمقبلة، سواء من خلال معالجة القضايا والتحديات العاجلة، أو ضمان وجود البنية التحتية الأساسية، لإبقاء الأمور على مسارها الصحيح.

ويتبنى هذا الرأي مستشارو وحدات الشرطة والإدارة من المستوى المتوسط (طالع الشكين 4 و 5). وتشير هذه النتائج إلى أنه من شأن تعزيز الحوار وتبادل المعرفة حول الاستعداد للمستقبل بين القطاعين العام والخاص أن يسفر عن نتائج مثيرة للاهتمام ومؤثرة لكلا الطرفين المعنيين.

رغم الأهمية المتزايدة وبشكل واضح لعمل الشرطة في المستقبل، كان هناك بعض التناقض بين المشاركين في الاستبيان حول مستوى الاستعداد للتحديات والفرص التي يحتمل ظهورها. وكما هو مبين في "المذكرة الإرشادية بشأن التخطيط للعمل الشرطي في أثناء الجائحة"، فإن التعقيد والحجم، فضلاً عن عدم الوضوح في كثير من الحالات بشأن كيفية تطور الأحداث وماهية دور الشرطة، يفرض العديد من التحديات المتعلقة بالتخطيط.

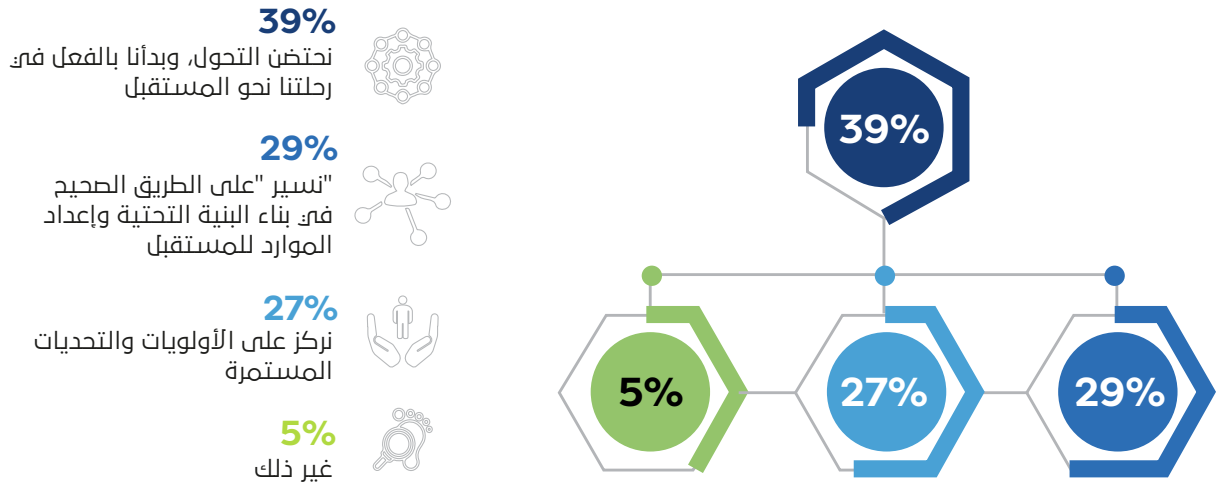
وأدى حجم وأهمية المسؤولية التي تتحملها الشرطة حالياً، وستستمر في تحملها في المستقبل، إلى ارتفاع مستويات الاستعداد التام والفطنة الرقمية والابتكار. ومع أن العوامل المذكورة أعلاه ترتبط تقليدياً وللهولة الأولى بالزيادات في الميزانية وارتفاع مستوى الإنفاق، يكون من الواضح مدى اعتماد المتطلبات الرئيسية للنجاح على التزام القيادة واستعدادها لتنويع ودمج المهارات الجديدة وتطويرها لضباط الشرطة الحاليين. وفي هذا الصدد، يشير تحليل نتائج الاستبيان إلى أن القطاع الخاص تحدوه مستويات أعلى من التفاؤل

الأمم المتحدة، "المذكرة الإرشادية بشأن التخطيط للعمل الشرطي في أثناء جائحة كوفيد - 19"، 15 أبريل 2020.

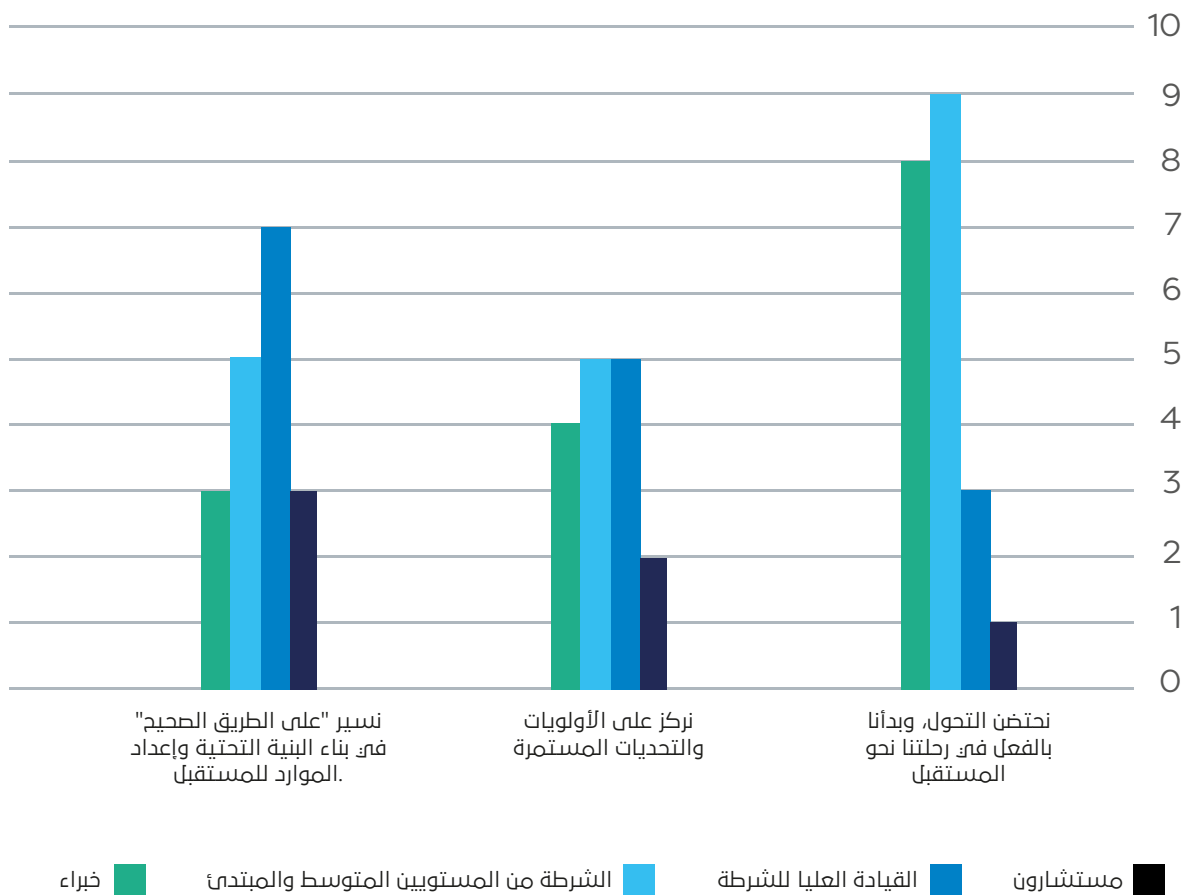
<https://www.un.org/ruleoflaw/wp-content/uploads/2020/06/Guidance-Note-on-Police-planning-during-a-covid-19-pandemic-Final.pdf>



الشكل 4: تصورات المشاركين في الاستبيان تجاه مؤسساتهم



الشكل 5: تصورات المشاركين في الاستبيان، حسب الدرجة، تجاه مؤسساتهم



الاتجاهات التي تشكّل معالم مستقبل العمل الشرطي

الماضيين، يظهر جلياً أن الاضطراب والتحول أصبحا من سمات عصرنا الراهن. ويتبين من خلال مراجعة البيانات على مدار القرن الماضي أن الكوارث الطبيعية قد تضاعفت بالفعل بمعدل عشر مرات، ومن المرجح أن استمرار النتائج الناجمة عن تغير المناخ والاحتثار العالمي على وجه التحديد، وبمناى عن دور "المستجيب الأول" الفوري الذي تلعبه الشرطة فى أوقات الأزمات الطبيعية، فإن الآثار طويلة المدى لأى كارثة طبيعية، سواء كان ذلك على شكل نزوح الأشخاص أو ارتفاع معدلات الجريمة خلال الفترة الأولية لزعزعة الاستقرار، قد تتردد أصدائها بشكل قوى لدى الوكالات الشرطية.

من بين الأهداف الرئيسية للاستبيان تحديد الاتجاهات الرئيسية التي تشكّل معالم مستقبل العمل الشرطي. وفضلاً عن المخاوف الفورية التي يفرضها الوباء والحرب الحالية التي تدور رحاها فى أوكرانيا، نعتقد أن المستقبل سيكشف عن 6 اتجاهات رئيسية ستؤثر على مستقبل الشرطة.

وفى الحالة الأولى، يوجد اتجاهان مهمان فى المستقبل، وهما تسارع وتيرة التحول، والأثر الملحوظ لتغير المناخ.

وعند تقييم الأحداث التي وقعت خلال العامين





الحالات، يحدث كل واحد من هذه الاتجاهات في نفس الوقت، ما يؤدي إلى تضخيم التأثير المحتمل الذي سيطلق العمل الشرطي ومستقبله.

وعلى ضوء الأولويات التي فرضتها الأحداث الحالية والمتوقعة، فإن "وتيرة التحول المتسارعة" كانت الأهم في نظر جميع فئات المشاركين في الاستبيان. ويلي ذلك المخاوف بشأن "الابتكار في الجريمة" ورقمنة أتمتة العمل الشرطي (انظر الشكل 6). وتعطي هذه الاتجاهات الأولوية للتركيز على تخطيط ومرونة السيناريوهات عند القيام بالتخطيط للعمل الشرطي وتصميمه وتنفيذه.

ومن منطلق إدراكنا لحقيقة أن الاتجاهات قد تتأثر بعوامل محددة، بما في ذلك الموقع الجغرافي ومجال الخبرة/التخصص والمنصب داخل المؤسسة، فقد عمدنا أيضاً إلى تقييم آراء المشاركين حول أهم الاتجاهات مقابل كل واحد من هذه المعايير (الشكلان 7 و 8). ومن المفهوم جيداً أن الوتيرة المتسارعة للتغيير تنتشر بشكل متساو تقريباً، في حين يكون مجال "الكلاب البوليسية" الأقل تأثراً بهذه الفئة. ويظهر أن التوترات الجيوسياسية، الموزعة بالتساوي تقريباً بين المجالات والتخصصات، يكون لها آثار أقوى على أنشطة "مكافحة المخدرات" و "أمن الحدود" والسلامة العامة والأمن. وأخيراً يبدو من المثير للاهتمام، أنه إضافة إلى إجراءات الشرطة، تكون أجهزة إنفاذ القانون العالمية و "السلامة العامة والأمن" أقل تأثراً بـ "الابتكار في الجريمة" (الشكل 8).

تعد التكنولوجيا وظهور طرق عمل جديدة اتجاهاً رئيسياً سيترك تأثيراً مباشراً على توافر المواهب في قطاع الشرطة.

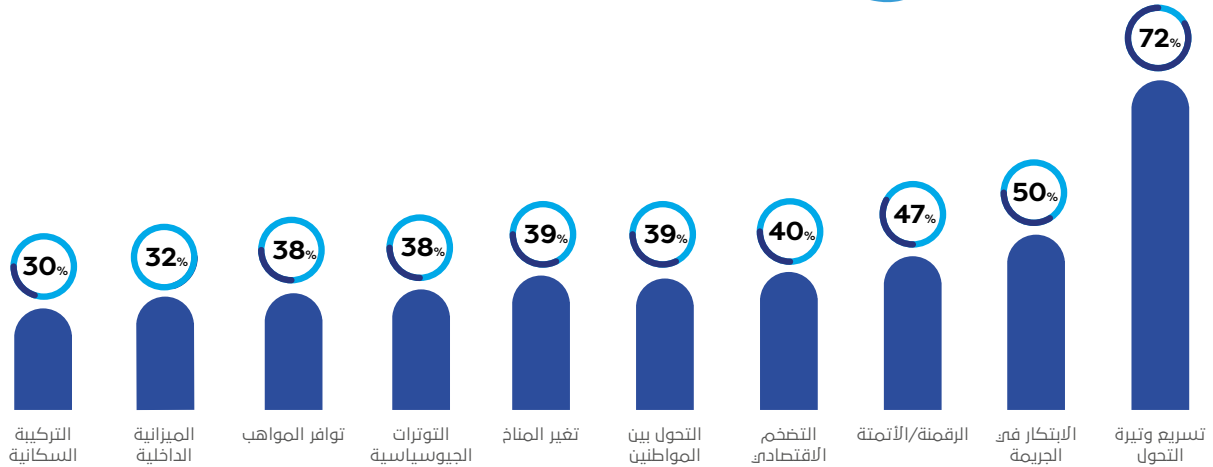
ويتطلب التحول الرقمي والأتمتة في أعمال الشرطة، ناهيك عن ظهور أشكال جديدة غير معروفة من الجرائم، وتحديدات في الفضاء الإلكتروني، الاعتماد على مجموعات من المهارات الجديدة، كما تكون مختلفة عن تلك التي توظفها الشرطة في العادة، ويحتمل أن تكون مستمدة من نفس مجموعة المواهب كحال القطاعات الأخرى، ما يحفز المنافسة على الموارد. وستؤدي التوترات والتحولات الجيوسياسية في الهياكل الاجتماعية والسياسية إلى فتح مسارات جديدة للجريمة الدولية، وفي بعض الحالات تدعم التعاون الشرطي الدولي، لكنها في حالات أخرى تحول دون ذلك.

وينبغي مراعاة هذا الاتجاه كما يتضح من خلال المبادرات المستمرة التي تطلقها منظمات الشرطة الدولية، مثل الإنترنت.

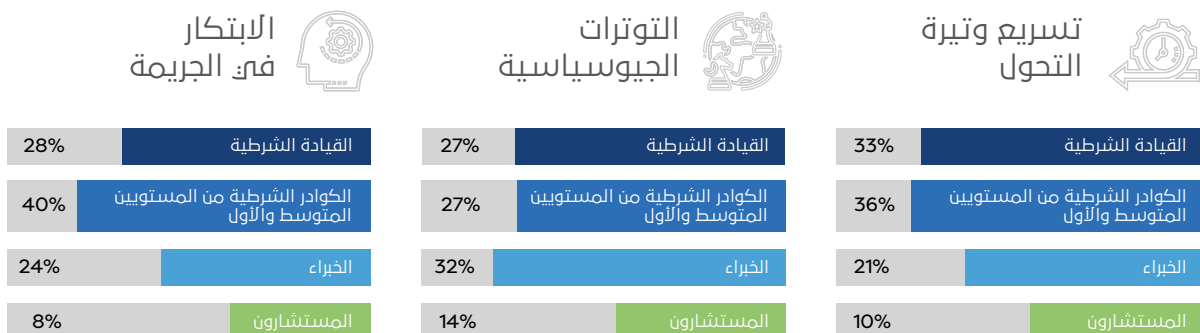
والأهم من ذلك، أنه مع تزايد الاستقطاب الاجتماعي وأنشطة الاتصال وقوة منصات التواصل الاجتماعي، ستطور توقعات المواطنين من الشرطة.

وبما أن أن المصلحة العامة تقع في صميم مهمة المؤسسات الشرطية، فإن استجابة الشرطة لاحتياجات وتوقعات المواطنين، تشكل توجهاً أساسياً يدعم مستقبل العمل الشرطي. وأخيراً، فإنه من الأهمية بمكان ملاحظة أن قوة الاتجاهات المذكورة أعلاه تكمن في حقيقة تأثير وتأثر أحدهما بالآخر. وفي معظم

الشكل 6: أهم الاتجاهات التي تسهم في تشكيل معالم مستقبل العمل الشرطي



الشكل 7: أهم 3 اتجاهات في العمل الشرطي من خلال شرائح المشاركين في الاستطلاع



⁴ لغرض التحليل/ المقارنة، تم تمثيل الإجابات تحت فئة "السلامة العامة والأمن" لترتيبها وفق معيار محدد.



المقابلات

الدكتور الحاج أمير الدين عبد الوهاب الرئيس التنفيذي للأمن السيبراني في ماليزيا

مع المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة، ومراجعة السياسات والإجراءات حتى يفهم الموظفون نطاق التزاماتهم الأمنية، وتشجيع التوصل إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة. ويجب على كل من الحكومة وقادة القطاع الاستفادة بالكامل من نماذج إدارة المخاطر، وتطوير خطط مرنة. ومن جهة أخرى، يجب أن يكون النهج الذي تعتمده المؤسسة للأمن السيبراني مستمراً، وأن يكون ديناميكياً ومبتكراً وقادر على التكيف المتواصل، وأن يغطي الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا.

نقوم حالياً بصياغة تصور جديد للأمن السيبراني، فما هي أهم ثلاث توصيات يمكن أن تقدمها للحكومات حتى تتمكن من حماية سلامة وأمن المواطنين في المستقبل؟

تحتاج الحكومة إلى التأكد من اتباع نهج متقدم للغاية للأمن السيبراني، حتى تتمكن من منع التهديدات والهجمات السيبرانية. ففي المقام الأول، يجب قياس أداء وفعالية بيئة الأمن السيبراني الحالية لتحديد الكفاءة والتحسين. ويتطلب الأمر أيضاً تنسيق حوكمة ونمو بيئة الأمن السيبراني للحكومة بين الوكالات. ومن جهة أخرى، يتعين عليها إجراء عمليات التدقيق والمراقبة بانتظام لتحديد أي ثغرات والتعامل معها على الفور. أما التوصية الثانية فهي ضرورة تطوير الخطط الوطنية الاستراتيجية، وتوجيه الدعوات للمتخصصين أو الخبراء للإسهام في الحد من الجرائم السيبرانية، وتوسعة نطاق أنظمة الأمن السيبراني الحالية، مع التركيز على البنية التحتية للمعلومات الوطنية الحرجة. ويجب أيضاً تطبيق السياسات والقوانين في البيئة الرقمية الحالية. وتحتاج السياسات القديمة إلى المراجعة والتقييم الشاملين إذا لزم الأمر. وتتمثل التوصية الثالثة في ضرورة مواكبة التقنيات المتقدمة وتوظيف الخبرات للتعليم وتشغيل التكنولوجيا الجديدة، لاسيما وأن التعليم والتدريب والتوعية تشكل مجتمعة عوامل ضرورية لضمان فهم الجمهور للتهديدات السيبرانية والمخاطر المحتملة القادمة من شبكة الإنترنت (طالع الشكلى 8 و 9).

في ظل زيادة التهديدات السيبرانية في العصر الرقمي، كيف تكون قوات الشرطة على استعداد لمواجهةها وحماية الهويات الرقمية للجمهور؟

من المعروف أن الفضاء الإلكتروني لا حدود له، كما أنه مجهول الهوية وسريع التغير. ويتطلب إحداث التقارب في التكنولوجيا الناشئة اليوم مسؤولية مشتركة ومهارات تقنية وعملية وأدوات لمكافحة التهديدات وتعزيز الأمن السيبراني. ويعتمد مستقبل العمل الشرطي في العصر الرقمي الحالي على التعاون في مجال التحقيق. وينبغي على القوى العاملة الاستفادة من قدرات الشركاء لحل القضايا المعقدة للهجمات الإلكترونية في أثناء قيام الشرطة بالتحقيق في قضايا الجرائم الإلكترونية. وبسبب محدودية استخدام الأدوات التي طورها الشركاء التجاريون، يستلزم على وكالات الشرطة الارتقاء بخبراتها عن طريق الاستعانة بقدرات وإمكانات الشركاء للتغلب على قضايا الجرائم الإلكترونية.

تظهر الأبحاث الحديثة أن الأمن السيبراني يعد الخطر الأكبر في أذهان الرؤساء التنفيذيين العالميين. ما النتائج التي تقدمونها للحكومات للبقاء في صدارة اللعبة؟

عالمنا اليوم يتسم بالرقمنة والترابط بشكل متزايد، وتتبنى التقنيات الجديدة والمتقاربة بسرعة قدرات متقدمة. وبالتالي يصبح مجرمو الإنترنت أكثر تطوراً في اكتشاف أساليب وأدوات الهجمات المحتملة. ويجدر بأن مؤسسة أن تطور استراتيجية لتقليل تأثير تلك الهجمات الإلكترونية وزيادة مرونة قدراتها لاستئناف الأعمال بعد التعرض للهجوم. لذا، يعتبر نهج الأمان الاستباقي والتكيفي مسألة بالغة الأهمية للتصدي للمخاطر والتهديدات والهجمات السيبرانية التي تشمل القدرات التنبؤية والاستقصائية والتصحيحية وسرعة الاستجابة. وتتطلب منظومة المرونة السيبرانية الفعالة اتخاذ التدابير والرقابة المناسبة. ويتوقع من المؤسسات أيضاً توخي اليقظة لتحديد الهجمات السيبرانية ومنعها، حتى تتمكن من حماية المعلومات والشبكات، والتخفيف من الضرر المحتمل الذي قد يطلها، وذلك من خلال تبني نهج شامل على مستوى الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا. ويكون من الضروري تنفيذ تدابير دفاعية عميقة لحماية النظام في المؤسسة، كما يجب حماية كل طبقة فيها، بما في ذلك (السياسات والإجراءات والتوعية والكيان المادي والحدود المحيطة والشبكة والجهة المضيفة والتطبيقات والبيانات). ويجب على الحكومة أيضاً إجراء تقييم للمخاطر بانتظام في المؤسسة لضمان توافق الضوابط المخترطة

وقمنا أيضاً باستكشاف العلاقة بين الاتجاهات والموقع الجغرافي والدرجة. ويظهر من خلال من وجهة النظر هذه أن الارتباط الرئيس الذي يمكن استخلاصه من التحليل يكون بين الاتجاهات والمنطقة الجغرافية، بينما تمثل "وتيرة التحول المتسارعة" اتجاهاً يتعلق بالقيادة عبر المناطق (الشكلى 9 و 10).



المقابلات

رئيس الشرطة آندى مارش (ميدالية الملكة للخدمة الشرطية المتميزة) (QPM) الرئيس التنفيذي - كلية الشرطة - المملكة المتحدة

العمل الشرطي في عالم معقد

يواجه العمل الشرطي في المملكة المتحدة وعلى المستوى العالمي، تحديات دائمة لقدرته على الاستجابة للمطالب التي يواجهها الآن، والتغيرات في البيئة التي نعمل فيها. وتتمحور هذه التحديات حول قدرة الشرطة على تحديد وحماية ودعم الضحايا والفئات الأضعف من المواطنين المعرضين للمخاطر المؤذية، ومنع الجريمة، بما في ذلك من خلال العمل مع المنظمات والوكالات العامة والخاصة الأخرى، والإشراف على فرقها العاملة، وتطويرها ليصبح أفرادها قادة فاعلين في حل المشكلات، وحماية صحة الموظفين والكوادر.

ومن هذا المنطلق، يكتسب التعامل مع هذه الأمور، من خلال تعزيز الاحترافية وتحسين القيادة، أهمية كبرى لتأمين التوصل إلى التحولات التي تتطلبها إلى تحقيقها في العمل الشرطي، وتوفير الخدمات بغية الاستجابة لاحتياجات القرن الحادي والعشرين. ويكون من الضروري أيضاً بناء خدمات شرطية شاملة ومبتكرة وكفوءة ثقافياً من أجل تحقيق هذا النجاح.

ومن المشكلات التي تواجه مختلف الأعمال الشرطية في جميع أنحاء العالم، تلك التحولات التي تظهر في بيئتنا وقدرتنا على تغيير العمل الشرطي للاستجابة لها. وسنكون أكثر قدرة على الاستجابة بأكثر الطرق كفاءة وفعالية من خلال التعاون الفعال والتعلم من بعضنا بعضاً.

تواجه الشرطة مجموعتين محددين من المشاكل:

أما الأولى فهي العوامل الخارجية التي تقود التحولات في البيئة التي نعمل بها والتحديات التي يتعين عليها التعامل معها، أما الثانية فهي العوامل الداخلية التي تؤثر على كيفية القيام بالعمل الشرطي في عالم يتسم بالتعقيد والتغير.

التحولات في البيئة

توجد مجموعة من الاتجاهات الضخمة التي ستقود وتحدد البيئة التي نعمل فيها على مدار العشرين عاماً القادمة.

وتشمل هذه التحولات التكنولوجيا، والتغير في انعدام المساواة والتشرد الاجتماعي، وانهيار الثقة في المؤسسات والحكومات، واتساع مساحة المعلومات غير المنظمة التي تهدد بزيادة الانقسام، ما يتيح للجهات الفاعلة غير الحكومية إثارة الخلاف.

ومع أنه يمكن التنبؤ ببعض هذه الأمور، إلى جانب قيام كلية الشرطة بتحديدتها على نحو مفصل في تقرير "عمل البيئة التشغيلية المستقبلية 2040" (هنا)، أظهر لنا الوباء أن العمل الشرطي يجب أن يحمل صفة المرونة، وبما يتوافق مع الاستجابة للتغيرات في بيئتنا الخارجة عن نطاق سيطرتنا، والأقل قابلية للتنبؤ بها.



تحديات العمل الشرطي

القانون والنظام، وترسيخ التعاون والشراكات المجتمعية المخصصة للعمل الشرطي الناجح في المستقبل.

ويكمن التحدي النهائي في رؤية وإعداد وتطوير قوة الشرطة في المستقبل. وظهر على مدار السنوات الفائتة العديد من المبادرات التي تهدف إلى زيادة احترافية وتكامل قطاع الشرطة. وبغض النظر عن القدرات المالية والموارد للقوى المختلفة، يفرض الاختلاف في السياقات وتنوع المجتمعات واحتياجاتها تحدياً صعباً وملحاً يجب العمل على مواجهته.

وتؤكد التحديات الرئيسية التي ظهرت من خلال نتائج الاستبيان على أهمية هذه التحديات الرئيسية الثلاثة. وفي هذا الصدد، تتركز الاهتمامات الأساسية على "الابتكار في الجريمة" (64%)، فضلاً عن جودة وأمن وتوافر البيانات (62%)، (62%، 55% على التوالي). ومع أن التخفيضات في الميزانية ومهارات المواهب وتطويرها تحتل مرتبة عالية إلى حد ما كـ مجال مثير للقلق، على العكس تماماً من مستويات البحث الأخرى المتعلقة بالرقمنة وصحة ورفاه الشرطة والثقافة التنظيمية والسلوك، والتي ينظر إليها كمجالات تثير قدراً أدنى من القلق.

٦ مقياس إيدلمان للثقة للعام 2022

(<https://www.edelman.com/trust/2022-trust-barometer>)

كما هي الحال في أي قطاع آخر، يواجه العمل الشرطي عدداً من التحديات، يكون بعضها مشتركاً في كافة الوكالات الحكومية التي تخدم جماعات سكانية ومجتمعات متنوعة عبر ولايات قضائية متعددة، وأخرى خاصة بالقطاع وطبيعة عمله. وفي الوقت الذي تمثل فيه الرقمنة والأتمتة تحديان هائلان للقطاع العام، يظل العمل الشرطي معقداً بسبب السرعة والابتكار في الجريمة الرقمية، وأهمية الحفاظ على سلامة وأمن وخصوصية البيانات الشرطية. ويتطلب تحدي الرقمنة تطوير نهج شامل يأخذ في الحسبان الحاجة إلى تكامل ومواءمة تبادل المعلومات بين الإدارات والوكالات، وكذلك بين الدول في حالة العمل الشرطي. وفي الوقت الذي يعد فيه تمكين تبادل المعلومات أولوية يجب على الشرطة التركيز عليها، يمكن في الوقت نفسه تحديد الأشكال الجديدة من الجريمة والثغرات للتغلب على تلك التحديات.

أما التحدي الثاني الأعمق الذي يواجه الشرطة العالمية فهو كيفية كسب ثقة المواطنين في ظل مشهد ديناميكي ومتغير. وعلى مدى السنوات الماضية، كانت الثقة في الحكومة والشرطة على وجه التحديد موضع تساؤل. ويحدد "مقياس إيدلمان للثقة للعام 2022" "عالمياً واقعاً في شرك حلقة مفرغة من انعدام الثقة، ويغذيها التدهور المتزايد للثقة تجاه وسائل الإعلام والحكومة". وتبرز الثقة في الحكومة والشرطة كمطالب أساسية للحفاظ على





المقابلات

الجنرال باتريك بيرو

رئيس إدارة الذكاء الاصطناعي، الدرك الوطني - فرنسا

المستقبل؟

من المتوقع تنامي أساليب الخداع بشكل كبير، الأمر الذي يسهم حتماً في تطور الجريمة، خاصة الممارسات المتعلقة بالتزييف. وأصبح من الممكن الآن تزوير الصور والنصوص والصوت، فضلاً عن تعديل الهوية الرقمية للفرد. ويمكننا أيضاً إدراج الهجمات العدائية ضمن التهديدات قصيرة المدى للأنظمة الإلكترونية. ويتعلق الأمر بإنتاج نوع من الأصوات المحسنة من أجل تعديل نتيجة نظام ذكاء صناعي. ويعمل الدرك الفرنسي كثيراً على هذه الاحتمالات الإجرامية التي ستفرض تحدياً حقيقياً في المستقبل، لاسيما في المساحات الغامرة التي يمثلها عالم الميتافيرس.

في الوقت الذي نقوم حالياً بتطوير تصور جديد للسلامة العامة، فما هي أهم ثلاث توصيات يمكن أن تقدمها للحكومات حتى تتمكن من توفير الحماية للسلامة والأمن على المستوى الوطني في المستقبل؟

يمكننا تحقيق ذلك عن طريق تطوير استراتيجية ذكاء اصطناعي شاملة وقادرة على دمج البحث والأخلاق معاً. ويكون من الضروري للغاية تطوير هذين الجانبين حتى تتمكن قوات الأمن الداخلي من استخدام الذكاء الاصطناعي.

وينبغي أيضاً العمل على التحليل التنبؤي لجنوح السلوك، والتركيز على تحليل الشبكات والمنظمات الإجرامية عن طريق الاستعانة بالرسوم البيانية. وهذا ما نفعله في الدرك الفرنسي.

في ظل اتجاه الحكومات بشكل متزايد إلى تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لجمع البيانات وتحليلها والتنبؤ بها، فما هو موقفكم من الجدال الدائر حيال هذا الانحياز، وما الأمثلة البارزة التي يمكن الاستشهاد بها لمعالجة القضايا القانونية والأخلاقية؟

يتم في الغالب تفسير قضية التحيز بشكل سيئ، لأنه لا يوجد ذكاء فني بدون تحيز على أرض الواقع. ويتمثل الذكاء الاصطناعي في تقليل التحيز والتباين في البيانات، مع أن هذا يعدّ خطأ وسطاً بين هذين المفهومين. لذلك يتعلق الأمر بالبحث عن نقطة توازن. ومن ناحية أخرى، يكون من الضروري العمل على الحد من تأثير التحيزات على هذه الفئة أو تلك الجماعة من السكان لتفادي التوصل إلى نتائج ضارة.

وتتعلق التطبيقات الرئيسية التي يمكن أن تكون فيها التحيزات ضارة بالعرق والجنس على سبيل المثال. ويوجد لدينا في فرنسا 25 معياراً يمكن أن تحمل صفة تمييزية، ويجب تحليل كل واحد من هذه المعايير. وتطرح حتى الآن تساؤلات بصورة منتظمة حول تقنيات التعرف على الوجه وأساليب القياسات الحيوية بشكل عام، ولكن يرجع ذلك أساساً إلى نقص المعرفة من جانب المحامين حول كيفية عمل الذكاء الاصطناعي. ويسمح لنا الذكاء الاصطناعي داخل قوات الدرك بالكشف عن ممارسات التحيز والجوانب التمييزية الأخرى، بدلاً من الكشف عنها للجمهور.

بفضل توافر مجموعة من مكتبات الذكاء الاصطناعي مفتوحة المصدر للجمهور، ما هي الابتكارات الرئيسية في مجال الجرائم القائمة على الذكاء الاصطناعي في



المقابلات

الدكتور ريك موير

مدير - مؤسسة الشرطة - المملكة المتحدة

الحدود: تدرك الشرطة أن هناك بعض المجالات التي يكون فيها تدخل الشرطة غير مناسب، ما يتعين عليها الالتزام بتلك الحدود. وعلى سبيل المثال، يجب أن تظل الشرطة بعيدة إلى حد كبير عن المسائل المتعلقة بالانضباط المدرسي.

الحوار: يجب أن تكون الشرطة منفتحة وشفافة، وأن تشارك في الحوار المستمر مع الجمهور

أهم ثلاث توصيات يمكن تقديمها لتحسين السلامة العامة في المستقبل:

التركيز على الوقاية: تبذل جهود كبيرة للتعامل مع الجريمة حال وقوعها، بدلاً من السعي الحثيث للوقاية منها في المقام الأول. إننا بحاجة إلى نظام أمان عام ونظام عدالة جنائية أيضاً، ومن شأن هذا أن يضمن وجود وكالات حكومية مسؤولة ومستعدة للمحاسبة عن منع وقوع الجريمة، والتأكد من وجود نهج منظم للوقاية منها.

تعزيز الثقة والشرعية: إن الثقة والدعم من عامة الجمهور يمثلان أهم قدرة يمكن لأي نظام شرطة امتلاكها، الأمر الذي يحتم عليها إعطاء الأولوية لترسيخهما (انظر أعلاه)

التعلم والتطوير: يجب التأكد من أن المؤسسة الشرطية تعطي الأولوية لتعلم أفرادها وتنمية قدراتهم، وذلك لضمان امتلاكهم المهارات المطلوبة للتعامل مع التحديات المستقبلية، وليكونوا جزءاً من ثقافة التعلم التي ترتقي بالمعايير باستمرار، وبالتالي بناء وتطبيق قاعدة الأدلة المناسبة لتعزيز السلامة العامة.

الثقة العامة والطمأنينة سمتان ضروريتان ينبغي توافرها في العمل الشرطي الفاعل، حيث يجب أن يكون عمل الشرطة الجيد سامياً لارتكازه على الأسس الشرعية، مع انخفاض اعتماده على استخدام القوة. وإذا لم تتمتع الشرطة بمستويات عالية من الشعور بالثقة والطمأنينة من قبل عامة الجمهور، ستكون عرضة للوقوع في "فخاخ القوة الضلعية"، بمعنى اعتمادها على القوة السلبية المفرطة لضمان امتثال العامة. وهناك بديل أفضل بكثير، وهو أن تركز الشرطة على استخدام القوة الناعمة وتعزيز الامتثال الطوعي. إن وجود علاقة قوية بين الشرطة والجمهور يضمن أيضاً أن يكون عامة الناس أكثر استعداداً لمشاركة المعلومات والتعاون مع الشرطة في أثناء قيامها بعملها.

ما هي اللبنات الأساسية لبناء الثقة العامة والشعور بالطمأنينة من قبل تجاه الشرطة؟

أود في هذا الجانب إلقاء الضوء على ما يلي: الشرعية: ويقصد بذلك أن الشرطة تعمل في إطار القانون

عدالة الإجراءات: أي أن تقوم الشرطة بالتعامل مع جميع أفراد الجمهور بإنصاف واحترام

عدالة التوزيع: ويعني ذلك توزيع تكاليف وفوائد العمل الشرطي بشكل عادل على السكان، وعلى سبيل المثال قد تشعر بعض المجتمعات أنها تتحمل المزيد من التكاليف، ولا تجني سوى القليل جداً من الفوائد، ومن شأن ذلك أن يكون سبباً لتقويض ثقة الجمهور تجاه الشرطة

الفاعلية: أن تتمتع الشرطة بالكفاءة وتقوم بعملها بشكل جيد

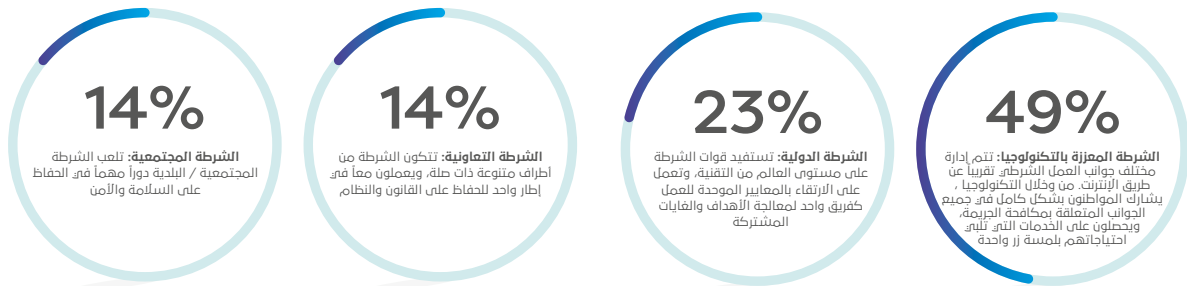
سمات النجاح في المستقبل

برز "العمل الشرطي الدولي" واستفادة الشرطة من التكنولوجيا لتجاوز الحدود من أجل التعاون في تبادل البيانات، ليكون ذلك من السيناريوهات القابلة للتطبيق للمستقبل (الشكل 11)

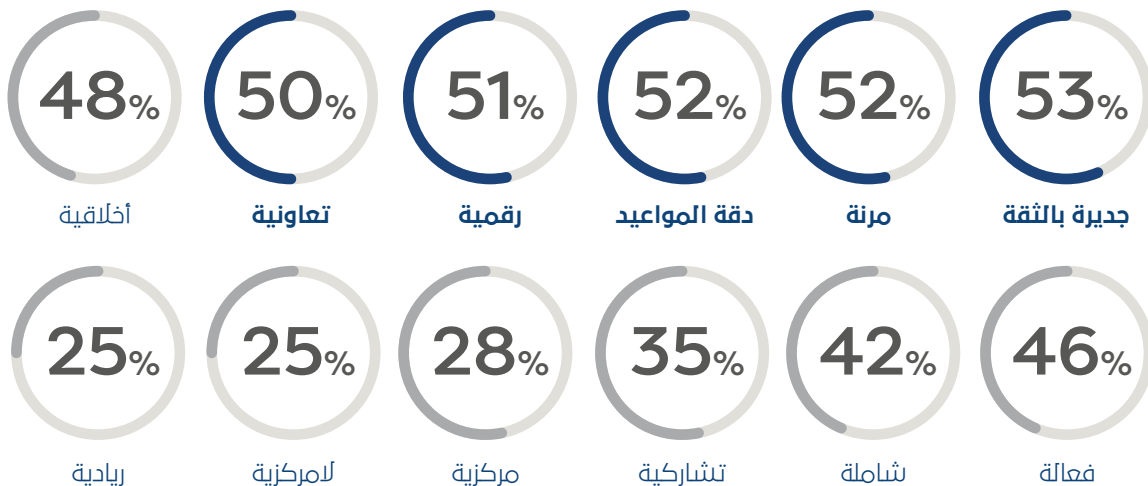
وبناءً على ما تقدم، تم تحديد السمات الرئيسية التي تضمن النجاح للشرطة في المستقبل، وهي أن تكون جديرة بالثقة ومرنة وقائمة على البيانات ورقمية ومبتكرة (الشكل 12).

إذا لم يتم توضيح سمات مستقبل العمل الشرطي، سيكون من الصعب تقييم خصائص النجاح. ويقترح الاستبيان الذي قمنا به سيناريوهات مختلفة حول كيفية تطور عمل الشرطة في المستقبل. وعن طريق الاختيار من بين أربعة خيارات صارمة في تصميمها، يعتقد غالبية المشاركين في الاستبيان أن المستقبل سيغلب عليه الطابع الرقمي، فضلاً عن أن التكنولوجيا ستعمل على تمكين درجة أكبر من التفاعل من جانب المواطنين، والمشاركة المباشرة في العمل الشرطي. وتأكيداً على أهمية الاتجاهات والتحديات التي تم تحديدها في الأقسام السابقة،

الشكل 11: استقصاء آراء المشاركين في الاستبيان حول السيناريوهات الأربعة المختلفة لمستقبل العمل الشرطي خلال الخمسين عاماً القادمة



الشكل 12: آراء المشاركين في الاستبيان حول أهم 5 سمات لنجاح الشرطة في المستقبل



الخلاصة

يقع العمل الشرطي في الوقت الراهن على مفترق طرق، حيث يتوقع منه إدارة احتياجات وتوقعات العديد من الأطراف ذات الصلة، مع ضرورة قيامها ببناء قدراتها الداخلية والاستعداد للمشهد والمستقبل المتغيرين باستمرار.

ويأتي هذا الاستبيان في إطار سلسلة من الدعوات للحوار العالمي من قبل القمة العالمية الشرطية لتشكيل وبناء رؤية مستقبل العمل الشرطي. وسيتم استخدام هذه الحوارات لإثراء جدول أعمال القمة، وسيستفاد منها في وضع اللبنة الأساسية للمناقشات والقيادة الفكرية في هذا الحدث.

ندعوكم للانضمام إلينا في الدورة الثانية من القمة العالمية الشرطية

دبي - الإمارات العربية المتحدة
7 - 9 مارس 2023